

أهداف الدرس

- أن أتعرف أسباب رد الحديث .
- أن أميز بين أسباب الطعن المتعلقة بالعدالة والمتعلقة بالضبط .
- أن أحرص على اجتناب ما يخل بالعدالة والإتقان .

تمهيد

لما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من ذكر أحد قسمي الإسناد، وهو: المقبول، شرع في بيان قسمه الآخر، وهو: المردود. والرد لا يخلو من أحد سببين، إما أن يكون بسبب سقط في الإسناد، أو طعن في الراوي .

فما هي أنواع السقط في الإسناد؟ وما أنواع الطعن في الراوي؟.

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثُمَّ الْمَرْدُودُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ . وَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ: مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَالْأَوَّلُ: الْمُعْلَقُ».

الفهم

الشرح:

السَّقْطُ: الحذف في الإسناد.

الطَّعْنُ: سبب من أسباب الجرح، ويقال: طعن بالرمح يَطْعُنُ، وطعن بالقول يَطْعَنُ.

مُصَنِّفُ: المصنّف اسم فاعل من صنف، بمعنى ألف، أو أكثر من التأليف.

استخلاص المضامين:

1. استخلص من الحديث أسباب رد الحديث .
2. استخرج ما ورد في المتن من أنواع السقط في الإسناد.

التحليل

أولاً: أسباب رد الحديث

رد الحديث يرجع إلى سببين رئيسيين:

السبب الأول: سقط وقع في الإسناد، والسقط في الإسناد أنواع، وأطلق علماء الحديث على كل نوع اسماً خاصاً به حسب موضع السقط؛ فإذا كان السقط من أول السند سمي معلقاً، وإليه الإشارة بقول الحافظ ابن حجر رحمه الله «وَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ: مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ مُصَنَّفٍ...؛ فَالْأَوَّلُ: «المُعلق» وإذا كان السقط من آخر السند سمي مرسلاً، وإذا كان في وسطه وكان الساقط واحداً سمي منقطعاً، وإذا توالى سقوط رجلين من وسط الإسناد سمي معضلاً، وإذا سقط راويان لا على التوالي؛ يكون السند منقطعاً في موضعين، ومنه ما سقطه ظاهر، ويشمل: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، وما سقطه خفي، ويشمل: المدلس، والمرسل الخفي.

السبب الثاني: طعن في الراوي، وقد يكون الطعن متعلقاً بعدالة الراوي، أو ضبطه. وفقد العدالة يشمل الضعيف بكذب راويه، أو تهمته بذلك، أو فسقه، أو بدعته، أو جهالة عينه، أو جهالة حاله، وفقد الضبط يشمل: كثرة الغلط، والغفلة، والوهم، وسوء الحفظ، والاختلاط، والمخالفة.

ثانياً: الحديث المعلق

1-تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من «علق» الشيء بالشيء، إذا ربطه به، وجعله معلقاً، وأصله يرجع إلى معنى واحد، وهو: أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يتسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه [مقاييس اللغة، ابن فارس، 4/125].

ب- اصطلاحاً: هو ما حذف من أول إسناد واحد أو أكثر. وإليه الإشارة بقول الحافظ ابن حجر رحمه الله «وَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ: مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ... فَالْأَوَّلُ: المُعلق». وسمي معلقاً تشبيهاً له بالشيء المعلق المتصل بالجهة العليا فقط.

2. الفرق بين المعلق والمعضل:

بين المعلق والمعضل (الآتي ذكره) عموم وخصوص من وجه، وذلك أنه إذا وقع حذف اثنين من أول السند يقال له: معضل لحذف اثنين، ويقال له: معلق؛ لأنه حذف أول السند، وينفرد

المعضل بحذف اثنين من وسط السند، فيسمى معضلا ولا يسمى معلقا، وينفرد المعلق فيما إذا حذف من أول السند واحد فقط.

3. صور الحديث المعلق: للحديث المعلق صور، منها:

- أن يحذف جميع السند، ويقال مثلا: قال رسول الله ﷺ.
- أن يحذف جميع السند إلا الصحابي، أو الصحابي والتابعي معا؛ مثل: روى أبو هريرة كذا وكذا. أو قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا.
- أن يحذف من حدثه ويضيفه إلى من فوقه؛ فإن كان من فوقه شيئا لذلك المصنف الذي علق الحديث؛ فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا أو لا؟ والصحيح في هذا التفصيل: فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس قضي به، وإلا فتعليق.

4. حكم الحديث المعلق:

الحديث المعلق من قسم المردود بسبب الجهل بحال المحذوف من حيث العدالة والضبط، ولفقده شرطا من شروط القبول، وهو: اتصال السند، وإن عُرف المحذوف -كأن يأتي مسمى من طريق آخر- قد يحكم بصحته إن توفرت شروط الصحة. وإذا قال راوي المعلق جميع من أحذفه ثقات هل يقبل ذلك أو لا؟ ذهب الجمهور: أنه لا يقبل حتى يسمى؛ لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره، ورُد هذا لأنه تقديم للجرح المتوهم على التعديل الصريح. وفصل في ذلك ابن الصلاح؛ فقال: «إن وقع الحذف في كتاب التزمت صحته -كالبخاري-؛ فما أتى فيه بالجزم: كقال دل على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض كالاختصار، وما أتى فيه بغير الجزم: كيُروى ففيه مقال. ومعنى ذلك: أن غير المجزوم به يحكم عليه بعد النظر فيه، أما المجزوم به فيحكم بصحته ابتداء» [ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص 25].

أهتدي وأقتدي

قال الإمام ابن شهاب الزهري رحمه الله: «إن هذا العلم أدب الله الذي أدب به نبيه ﷺ، وأدب النبي ﷺ أمته، أمانة الله إلى رسوله ليؤديه على ما أدي إليه، فمن سمع علما فليجعله أمامه حجة فيما بينه وبين الله عز وجل» [الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، 7/1].

التقويم

1. أبين أسباب رد الحديث إجمالاً.
2. أذكر صورتين من صور الحديث المعلق.
3. أبين لم كان الحديث المعلق من قسم المردود.

الاستثمار

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «... والبخاري رحمه الله قد يفعل ذلك (التعليق) لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع» [مقدمة ابن الصلاح، ص 68].

1. أستخرج أسباب التعليق عند البخاري الواردة في النص.
2. يُقسّم التلاميذ إلى مجموعات تبحث كل مجموعة عن بعض الأحاديث المعلقة عند الإمام البخاري في صحيحه، وتعرض نماذج منها في الحصة المقبلة.

الإعداد القبلي

1. أبحث عن الفرق بين المرسل، والمرسل الخفي.
2. أفصل القول في كون الحديث المرسل من قبيل المقبول أو المردود.
3. أنجز ملخصاً حول مراسيل وبلاغات الإمام مالك في الموطأ، وأقوال العلماء فيها.